



**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**  
**المجلس التنفيذي - الدورة السابعة والسبعون**  
روما، 10-11 ديسمبر/كانون الأول 2002

**تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي**

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

**جمهورية الصين الشعبية**

من أجل

**برنامج التخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة**

**في نكسيا وشانكسي**





## المحتويات

iii	معدلات العملة
iii	الموازن والمقاييس
iv	خريطة منطقة البرنامج
v	موجز القرض
vi	موجز البرنامج
1	الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق
1	ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي
2	باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة
3	جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الصبن
5	الجزء الثاني - البرنامج
5	ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة
6	باء - أهداف البرنامج ونطاقه
7	جيم - عناصر البرنامج
9	دال - التكاليف والتمويل
12	هاء - التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها
13	واو - التنظيم والإدارة
15	زاي - المبررات الاقتصادية
16	حاء - المخاطر
16	طاء - الأثر البيئي
17	ياء - السمات الابتكارية
17	الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني
18	الجزء الرابع - التوصية
	الملحق
19	موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها



APPENDIXES

الذيول

الصفحة

1	I. COUNTRY DATA	البيانات القطرية	الأول -
2	II. PREVIOUS IFAD FINANCING TO CHINA	تمويل الصندوق السابق في الصين	الثاني -
3	III. COMPONENTS AND IMPLEMENTATION ARRANGEMENTS	العناصر وترتيبات التنفيذ	الثالث -
8	IV. LOGICAL FRAMEWORK	الإطار المنطقي	الرابع -
11	V. COSTS AND FINANCING	التكاليف والتمويل	الخامس -
13	VI. ORGANIZATION AND MANAGEMENT	التنظيم والإدارة	السادس -
15	VII. FINANCIAL AND ECONOMIC ANALYSIS	التحليل الاقتصادي والمالي	السابع -



### معادلات العملة

يوان رينمينبي	=	وحدة العملة
8.26 يوان رينمينبي	=	1.00 دولار أمريكي
0.12 دولار أمريكي	=	1.00 يوان رينمينبي

### الموازين والمقاييس

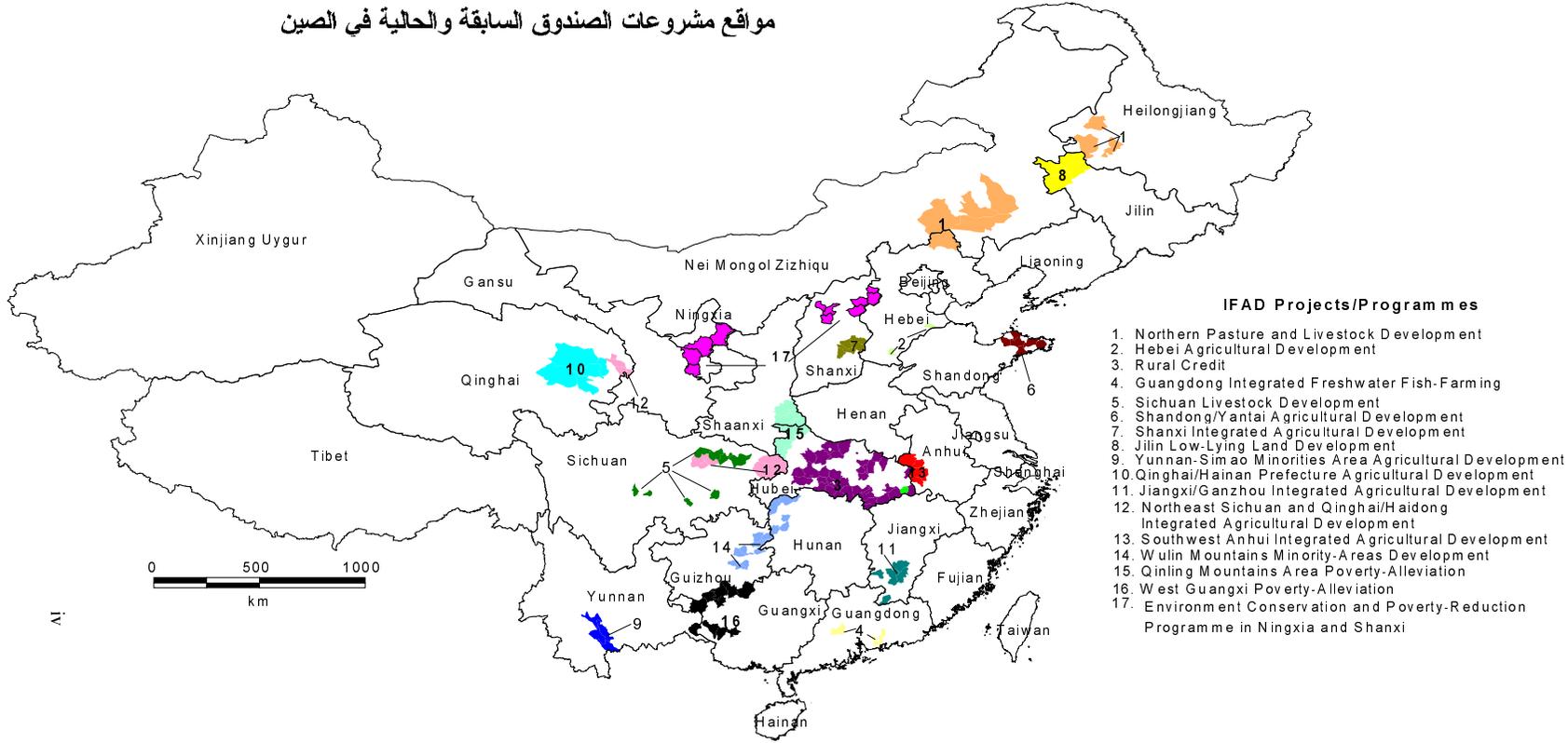
2.204 رطل	=	1 كيلو غرام
1 طن متري	=	1 000 كيلو غرام
0.62 ميل	=	1 كيلومتر
1.09 ياردة	=	1 متر
10.76 قدم مربع	=	1 متر مربع
0.405 هكتار	=	1 أكر
2.47 أكر	=	1 هكتار
0.066 هكتار	=	1 ميو
15 ميو	=	1 هكتار

### السنة المالية

### لحكومة جمهورية الصين الشعبية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

## مواقع مشروعات الصندوق السابقة والحالية في الصين



خريطة منطقة البرنامج

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١٢



WFP/IFAD China VAM Unit, March 2002



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقرير التقدير  
إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتسليم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.



## جمهورية الصين الشعبية

### برنامج التخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة في نينشيا وشانكسي

#### موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي
المقترض:	جمهورية الصين الشعبية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والمالية
التكلفة الكلية للبرنامج:	90.30 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	21.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 28.97 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	برنامج الأغذية العالمي
قيمة التمويل المشترك:	7.28 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	46.94 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	7.12 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

## موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟ تتألف المجموعة المستهدفة من 300 000 أسرة في 126 حاضرة من أفقر حواضر 12 ولاية من أفقر الولايات في إقليم نيكسيا هوي المتمتع بالحكم الذاتي ومقاطعة شانكسي في غربي الصين. وفي نيكسيا، يشكل سكان هوي أغلبية واضحة في معظم الأثناء، في حين أن شانكسي يقطنها وحسراً تقريباً شعب الهان. وهناك 90% على الأقل من الأسر التي تعتبر فقيرة، مع تصنيف 10% منها كفقير جداً. والكثير من هذه الأسر لا تستطيع مادياً القيام بأي نوع من العمل. وتشكل المرأة معظم المجموعة المستهدفة، حيث أنها تساهم غالباً في الإنتاج الزراعي والمهام الأسرية. وهي تحظى بأقل من متوسط إمكانات الحصول على التعليم والتدريب، ومن ثم على فرص اكتساب الدخل. ومتوسط الدخل للفرد هو 82 دولاراً أمريكياً. وهو ينجم عن متوسط منطقة صالحة للزراعة مساحتها 0.26 هكتار (4 ميوا)، وعن دخل غير زراعي طفيف. والعديد من البنات يتسرين من التعليم الابتدائي لانعدام الموارد.

لماذا هم فقراء؟ تقع معظم القرى في مناطق المرتفعات المنعزلة مع طرق وصول غير ملائمة، ومرافق صحية وتعليمية عتيقة وضعيفة الأداء، وأراضي صالحة للزراعة ضعيفة الغلات وخدمات إرشادية سيئة. كما أن الظروف المعيشية شديدة الصعوبة، مع انعدام مياه الشرب في العديد من المواقع، وتحول تكلفة التعليم دون الكثير من الأطفال والانتظام في الدراسة. ومعظم الأراضي الصالحة للزراعة هي بعلية، ومعظمها يقع على المنحدرات. هذا وأن التهطل غير موثوق، وتحدث حالات الجفاف والفيضانات بصورة منتظمة. ولا يستفيد الزراع من التكنولوجيا المحسنة لنقص الأموال والتدريب. ونتيجة لذلك، تعاني معظم الأسر من العجز الغذائي لمدة شهرين إلى أربعة أشهر في السنة. ولقد استحدث المزارعون نظاماً زراعية معقدة لتحقيق أفضل فائدة ممكنة من الظروف المحلية السائدة والتقليل من المخاطر الملازمة لها. ويمكن تحسين بعض المناطق المنحدرة باستثمارات بسيطة، وإن كانت كبيرة من حيث الموارد والعمالة الأسرية. أما المناطق المنحدرة الأخرى فتحتاج إلى عزلها عن الزراعة السنوية وإعادتها إلى الغطاء النباتي الدائم مثل مناطق الرعي والشجيرات الاقتصادية أو الأشجار الزراعية. ومع هذا، فلن يكون ذلك ممكناً إلا إذا تم تحسين إنتاجية الأراضي الأفضل، ولاسيما بالري. وهناك بعض الهجرة إلى الخارج ولكنها لا تؤثر على العمالة المتاحة في معظم المناطق.

ما الذي يتوقعه الفقراء من البرنامج؟ إن الاحتياجات ذات الأولوية التي أعربت عنها الأسر وكما جاءت في التقدير الريفي التشاركي هي ما يلي: (أ) المزيد من الأغذية بغية سد فجوة موسم الجوع، والحصول الفوري على مياه الشرب المأمونة؛ (ب) المزيد من الدخل؛ (ج) تحسين مرافق التعليم والصحة. وتشير استنتاجات الزيارات الميدانية كذلك إلى توقعات قوية في الخدمات الصحية والتعليمية والإرشادية المحسنة. وبصفة عامة، طلبت الأسر التي تم استطلاع رأيها المساعدة للاستثمارات في أنشطة الإنتاج لرفع دخولها وتحسين الأمن الغذائي. وهي تترك الفرص السانحة والمتاحة بفضل المحاصيل النقدية الدائمة، ولكن نقص الموارد والدراية في بعض الأحيان تحول دون الاستفادة منها.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ أجريت حلقات عمل للتقدير الريفي التشاركي في الولايات لتدريب موظفي الإدارة على استخدام المنهجيات التشاركية في مجال التخطيط والتنفيذ. ويتطلب التنفيذ الاستخدام الكامل لخطط التنمية القروية التشاركية، والقيام بأنشطة البرنامج، مما سينجم عنه انتخاب مجموعات التنفيذ القروية ووضع مسودات لخطط التنمية القروية الشاملة والسنوية. وقبيل نفاذ مفعول القرض، سيعقد البرنامج حلقات رائدة في القرى والحواضر من أجل تخطيط التنمية لاختبار المنهجيات الملائمة والفعالة للتكاليف. وسيبني البرنامج الواسع لمعرفة القراءة والكتابة الوظيفية



والتدريب، وأساسا للمرأة، القدرات من أجل المشاركة في التدريب على المهارات التقنية والأنشطة الإنتاجية ذات الصلة. وستوفر المجموعة المستفيدة العمالة من أجل الأشغال المدنية القائمة على المجتمع المحلي، وتقدير خدمات البرنامج وإعداد التقارير نصف السنوية. وسيقوم فقراء المزارعين بإجراء بيانات عملية في حقولهم، وتساعدهم في ذلك خدمات الدعم التقني التي تم تعزيزها وإصلاحها لهذا الغرض. وستتولى مجموعات التنفيذ القروية مراقبة خطط التنمية القروية، وستقيم الإنجازات وستنظم الصيانة ومجموعات المنفعين، ولاسيما للري المشترك وإمدادات المياه المنزلية.



**تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي  
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى  
جمهورية الصين الشعبية  
من أجل  
برنامج التخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة  
في نكسيا وشانكسي**

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الصين الشعبية بما قيمته 21.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 28.97 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل برنامج التخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة في نكسيا وشانكسي. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

**الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق<sup>1</sup>**

**ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي**

1 - تغطي جمهورية الصين الشعبية مساحة 9.3 مليون كيلومتر مربع. وهي أكثر بلدان العالم من حيث عدد السكان، إذ يقدر عددهم بنحو 1.3 مليار نسمة، وهو يتزايد بمعدل 14-17 مليون نسمة في السنة. وهي مازالت تتمتع بأسرع معدل من معدلات النمو الاقتصادي في العالم. ويقدر أن الناتج المحلي الإجمالي قد تزايد بنسبة 7 و8% بالأرقام الحقيقية في 1999-2000، والاستهلاك الخاص للفرد بمعدل سنوي يزيد على 7 في المائة. وفي سنة 2000، ظلت الصناعة الثانوية هي أوسع قطاعات الإنتاج، حيث استأثرت بنصف الناتج المحلي الإجمالي، وولدت 80% من الصادرات واستخدمت أكثر من 125 مليون عامل. واستأثرت الخدمات بنسبة 34% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن حصة الزراعة استمرت في الهبوط حتى وصلت إلى نحو 16 في المائة. وقد انخفضت مؤشرات أسعار الاستهلاك والقطاعي في عامي 1999 و2000 بنسبة 1.3 و2.9% على التوالي. ومنذ ذلك الحين عاد مستوى التضخم المتواضع، ولكن هناك تذبذب بالنمو المستدام والخالي من التضخم. وفي الماضي، أدى النمو السريع والشامل إلى التخفيف السريع للفقر، حتى في المناطق الريفية. وفي حين أن هذا قد حدث في المناطق الساحلية أولا، فقد تحقق الآن نوعا من التقدم الهائل في غربي الصين وتركزت برامج الاستثمار الوطنية في مجال البنى الأساسية والتخفيف من

<sup>1</sup> لمزيد من المعلومات أنظر النيل الأول.

وطأة الفقر على هذه المناطق. وقد انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في 2001، ومن المتوقع أن تؤدي هذه العضوية إلى تعزيز قدرات النمو الكامنة لاقتصاد الصين.

2- وعلى مدى فترة الخطة الخمسية التاسعة (1996-2000)، ازداد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة 4.3% في السنة، وهو ما يزيد كثيرا على معدل النمو السكاني. ولكن النمو كان أكثر تواضعا في السنوات الأخيرة، بين 2 و3% سنويا. ومازال القطاع الزراعي يلعب دورا مهيمنًا من ناحية العمالة، فهو يشكل موردا هاما للدخل بالنسبة لملايين الأسر الريفية. وكان إنتاج الحبوب في 1996، 505 ملايين طن، وهو أعلى رقم مسجل. وبلغت مخرجات عام 2000، 462 مليون طن، ولوحظ انخفاض آخر في عام 2001. وأي سقطات إنما حدثت من جراء مخزونات التوازن التي كانت قائمة. وتهيمن المحاصيل السنوية على نمط الإنتاج في الزراعة (55%)، وتليها تربية الحيوانات (30%) ومصايد الأسماك (10%). ويعتبر الأرز أهم محاصيل الحبوب، ولكن حصته النسبية قد انخفضت لصالح الغلال الأخرى، ولاسيما القمح والذرة. وقد نمت المخرجات الحيوانية بشكل سريع، تمشيا مع الطلب عليها في المدن المزدهرة. ويساهم قطاع الغابات الفرعي بشكل ضئيل نسبيا في الاقتصاد الوطني. وتعمل سياسات الحكومة على تنشيط الاستثمارات بعيدا عن المناطق الصناعية الرئيسية، مما نجم عنه زيادة تدفق التحويلات الخاصة من العمال المهاجرين. وفي وقتنا هذا، وحتى المناطق الريفية المتخلفة تشهد اقتصاديات حيوية، مما يوفر فرص الكسب في القطاعات غير الزراعية.

#### باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

3- قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منذ عام 1980، بتمويل 16 قرضا حصلت الصين بموجبها على ما مجموعه 402 مليون دولار أمريكي. وكان أداء المشروعات جيدا: فقد حققت أهدافها قبل المواعيد المقررة لها، واستطاعت الأسر الفقيرة الحصول على الاستثمارات وأشكال الدعم التي أتاحتها هذه المشروعات. وقد بدأت العمليات المشتركة بين الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي في 1996، وساعدت على إيجاد تفاعل قوي بين العمليات التي تقوم على الأغذية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي والاستثمارات الإنتاجية التي يتم تمويلها من موارد الصندوق. وتساعد المعونات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي على تمكين مزارعي الكفاف من تحقيق الاكتفاء الذاتي تقريبا، الأمر الذي يمكن المزارعين من الاستفادة من التسهيلات الائتمانية من أجل القيام بالأنشطة التي تحقق لهم دخلا نقديا، ومن تجميع الأرصدة التي تمكنهم من تنفيذ عمليات تنمية أخرى وبإمكانات أفضل للاستدامة.

4- وهناك عدد من الدروس المستفادة من إدارة وتنظيم المشروعات في الصين، أبرزها ما يلي: (أ) تؤكد نتائج عمليات التقييم الريفي القائم على المشاركة أن التخفيف من حدة الفقر يتطلب اتباع منهج متعدد القطاعات؛ (ب) توضح التقارير المحلية أن هذا النهج نجح في الصين وأن التنسيق كان جيدا وفعالًا فيما بين الأجهزة القطاعية المختلفة، بمساعدة مكاتب إدارة المشروعات والمجموعات القيادية في المشروعات على مستوى المقاطعات والمحافظات والولايات والحواضر؛ (ج) تعد التنمية القروية الأداة الرئيسية لمشاركة المجموعات المستهدفة؛ (د) أتاحت منهج تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها نهجا تحليليا لاختيار مناطق المشروعات؛ (هـ) تقوم نظم المراقبة بجمع كميات كبيرة من البيانات الإحصائية مما يجعل عملية التحليل معقدة، ولذا تجرى الآن مراجعتها فيما يتعلق بالمراقبة التشاركية

للمستفيدين؛ (و) رغم كفاءة مكاتب إدارة المشروع، فإن إعادة هيكلة الإدارات الحكومية المحلية وضرورة اتباع مناهج أكثر قدرة على الاستدامة تتطلب الآن تبسيط هيكل مكاتب إدارة المشروع، بحيث يقتصر دورها على التنسيق والتيسير.

5 - يتطلب تحسين توجيه المشروعات، بما يحقق مصلحة المستفيدين وزيادة مشاركتهم وزيادة إشراك المرأة اتخاذ التدابير التالية: (أ) زيادة مرونة التسهيلات الائتمانية لتلبية متطلبات المزارعين الفقراء؛ (ب) وضع برامج لمحو الأمية الوظيفية والتدريب لاكتساب المهارات بما يحقق مصالح النساء ويزيد من قدرتهن؛ (ج) كانت مساعدات الاتحاد النسائي ذات قيمة كبيرة في تحقيق أهداف المشروعات، ولذلك ينبغي تعزيز التعاون مع الاتحاد النسائي؛ (د) من اللازم تنظيم مجموعات المنفعين تحت إشراف اللجان القروية وبمساعدها، من أجل المحافظة على حالة شبكات الري، مع تولي المستفيدين لمسؤولية صيانة المصاطب وغيرها من الهياكل الأخرى في المناطق الجافة؛ (هـ) ينبغي الحرص على أن تكون النساء أكثر المستفيدات من المشروعات وزيادة دورهن في اتخاذ القرارات، وتحديد أهداف المشروعات بما يحقق ذلك؛ (و) زيادة تأثير تمايز الجنسين، والمزيد من القيام بأنشطة الاستهداف الذاتي، مثل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب على محو الأمية وزيادة التوعية.

#### جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الصين

6 - سياسة الصين للتخفيف من حدة الفقر - يتم تعريف الفقر المطلق في الصين استنادا إلى أربعة معايير هي: (أ) أن يكون نصيب الفرد من الدخل في حدود 0.66 دولار أمريكي تقريبا في اليوم بأسعار 1999؛ (ب) أن يكون العجز الغذائي لمدة ثلاثة أشهر على الأقل كل سنة؛ (ج) أن يكون الحصول على مياه الشرب في حدود كيلومترين من محل الإقامة أو على عمق 100 متر؛ (د) الافتقار إلى مياه الري لمدة تصل إلى 6 أشهر في السنة. ولقد كان من نتائج النمو الاقتصادي العام والالتزام القوي من جانب الحكومة بتحسين مستويات المعيشة لجميع السكان، أن انخفض عدد من يعانون من الفقر الريفي المطلق في الصين بنحو 240 مليون نسمة منذ أواخر السبعينات. وفي عام 2001، أشارت التقديرات التي وضعتها الحكومة إلى أن 30 مليون نسمة مازالوا يعانون من الفقر المطلق، بالمقارنة مع أكثر من 100 مليون نسمة إذا اعتبرنا أن خط الفقر هو دولار واحد في اليوم. ويتزايد تركيز الفقر في المناطق الجبلية قليلة الموارد والمكتظة بالسكان ومناطق الهضبة الطفلية بالمقاطعات الغربية التي تضم أيضا أغلب الأقليات. وقد تؤدي الإصلاحات الاقتصادية التي أُخذت أخيرا على القطاع العام وما ترتب على ذلك من الاستغناء عن خدمات العاملين إلى انزلاق الكثيرين من العمال السابقين وأسراهم إلى الفقر. وهذا يؤكد ضرورة الاستدامة في أي استراتيجية لاستئصال الفقر وضرورة تواصل الجهود على المدى البعيد.

7 - أنشطة التخفيف من وطأة الفقر للجهات المانحة الأخرى - سيركز البرنامج الجديد الموجه نحو التخفيف من وطأة الفقر في ريف الصين، وعلى مدى السنوات العشر القادمة - على بقية الذين يعانون من الفقر المطلق البالغ عددهم 30 مليون، و60 مليون آخرين ممن حققوا معيشة الكفاف الأساسية ولكنهم مازالوا في خطر الانزلاق مرة أخرى إلى الفقر المطلق. ولقد أعد الفريق القائد لتخفيف وطأة الفقر، وتحت رئاسة مجلس الدولة، الاستراتيجية الجديدة في أكتوبر/تشرين الأول 2001، عقب مؤتمر دولي عقد في مايو/أيار 2000، نظم بمساعدة الجهات المانحة الرئيسية. وسيتم

إدخال الممارسات الجيدة للمشاركة والاستدامة، مقرونة بالاستهداف المحسن على المستوى القروي. وسيتم تقدير الفقر الريفي بحسب المستويات المعيشية الشاملة للأسر وحصولها على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء، ومياه الشرب، والنقل، والصحة والتعليم. وعلى كل محافظة القيام بتحديد القرى والحوضر الفقيرة، وإدخال التخطيط التشاركي على مستوى القرية، وذلك بمساعدة أحد العاملين في مجال التخفيف من وطأة الفقر في كل قرية. وستكون القروض والتمويل الصغير بمثابة المصادر التمويلية الرئيسية، في حين أن الحكومة المركزية ستلتزم بنحو 3 مليارات من الدولارات الأمريكية سنوياً. ويجوز أن يوجه بعض التمويل الحكومي عن طريق المنظمات غير الحكومية الصينية الناشئة. وستحصل الاستراتيجية الجديدة على الدعم من الجهات المانحة الرئيسية، بما في ذلك البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. فضلاً عن ذلك، فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق عملية التقدير القطري الموحدة وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، والتي تم وضع اللامسات الأخيرة لها بمشاركة الصندوق.

8 - استراتيجية الصندوق في الصين - تربط الاستراتيجية الأساسية بين توجيه المساعدات على أساس جغرافي للمناطق التي تعاني من الفقر مع وضع برنامج لتنفيذ أنشطة متعددة القطاعات بحيث تكون مترابطة ومتكاملة. وتشمل هذه الأنشطة: (أ) تعزيز مرافق البنية الأساسية اللازمة للإنتاج الزراعي من أجل زيادة الإنتاجية وبالتالي تحسين مستوى الأمن الغذائي، وخلق أنشطة مدرة للدخل النقدي في مجالات الثروة الحيوانية والمحاصيل النقدية، وتشجيع الأنشطة الأخرى المدرة للدخل خارج نطاق المزرعة؛ (ب) توفير الدعم التقني والتدريب من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحسين الجدارة الائتمانية للمستفيدين؛ (ج) التمكين من الحصول على التسهيلات الائتمانية اللازمة للأنشطة الإنتاجية المستوفية لشروط الحصول عليها؛ (د) تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية من أجل زيادة إنتاجية القوى العاملة وزيادة قدرة السكان على التعلم. وتشكل النهج الأربعة التالية أساس تعزيز الأثر الميداني والدور المحفز للمشروعات والاستدامة وهي: (أ) الربط بين المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي والقروض التي يقدمها الصندوق والأموال المقابلة التي تقدمها الحكومة، حتى يمكن تنفيذ التنمية الريفية المتكاملة بالمناطق الجبلية النائية والهامشية؛ (ب) التوجه نحو أفقر المناطق اعتماداً على تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها؛ (ج) إشراك المستفيدين في عمليات التخطيط والتنفيذ على جميع المستويات طبقاً لخطط التنمية القروية؛ (د) إنشاء مؤسسات للتمويل المحدود قادرة على البقاء بحيث تراعي ظروف الفقراء وتستجيب لاحتياجات النساء، مع الاستفادة من الجمعيات التعاونية للانتماء الريفي.

9 - الأساس المنطقي للبرنامج - من الأسباب الرئيسية لارتفاع مستويات الفقر أن الموارد الطبيعية محدودة، كما أن إنتاجية الأيدي العاملة والأراضي منخفضة، والقدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية محدودة. وتتفاقم هذه العوامل بسبب عزلة الكثير من القرى، مما يؤدي إلى ضعف الخدمات الحكومية، (ولاسيما الخدمات الصحية والتعليمية)، وقلة مرافق البنية الأساسية. وتفتقر مؤسسات الدعم التقني الرئيسية إلى الوعي الكافي بقضايا الفقر وقضايا التمايز بين الجنسين. وتعاني المرأة بصفة خاصة من نقص هذه التسهيلات. ولتغلب على هذه المعوقات، سيقوم البرنامج بتنفيذ أنشطة متعددة القطاعات لتحسين أداء الخدمات الاجتماعية وتحسين إمكانيات الإنتاج الزراعي وزيادة قدرة المجموعات المستهدفة على تحقيق الدخل. ويهدف البرنامج إلى الجمع بين العوامل الثلاثة الرئيسية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة: المستفيدين، والتكنولوجيا، والمؤسسات. وسيجمع المشروع بين التنمية البشرية والتنمية

الاقتصادية، حيث سيقوم بما يلي: (أ) الاستثمار المباشر في مرافق البنية الأساسية الإنتاجية بالمناطق الريفية، (مثل مشروعات الري وإقامة المصاطب وتحسين الري وزراعة الأشجار ذات الأثر البيئي)، لإيجاد أساس للإنتاج الاقتصادي، وفي مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، (مثل الطرق، ومياه الشرب والمرافق الصحية)، لتحسين القدرات الإنتاجية والظروف المعيشية؛ (ب) تسهيل الحصول على الخدمات المالية، ولاسيما التسهيلات الائتمانية، بما يسمح للمزارعين بالحصول على مستلزمات الإنتاج اللازمة للأنشطة الإنتاجية؛ (ج) تعزيز المنظمات القاعدية من أجل تمكينها، ومساعدة المزارعين (وخاصة النساء) على الدخول إلى اقتصاد السوق واستخدام الائتمانات بصورة فعالة.

## الجزء الثاني - البرنامج

### ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

10 - تتألف منطقة البرنامج من 1 738 قرية إدارية تقع في 126 حاضرة من حواضر 12 مقاطعة. وهي تضم 1.34 مليون ساكن ريفي ضمن 310 000 أسرة. وتتألف منطقة برنامج ننكسيا من 482 قرية إدارية في 58 حاضرة من حواضر خمس مقاطعات وهي تضم 800 000 ساكن ريفي ضمن 160 000 أسرة. وتتألف منطقة برنامج شانكسي من 1 256 قرية إدارة في 68 حاضرة من حواضر سبع مقاطعات، وتضم 540 000 ساكن ريفي ضمن 150 000 أسرة. وقد صنفت جميع مقاطعات البرنامج بوصفها مناطق فقر على المستوى الوطني أو على مستوى المحافظة أو الإقليم. وتضم منطقة البرنامج في ننكسيا حضورا كبيرا من أقلية الهوي (المسلمة). ويبلغ متوسط ملكية الأراضي المزروعة في منطقة البرنامج نحو 0.26 هكتار (4 ميو) للفرد، مع اختلاف طفيف بين ننكسيا وشانكسي، ومع اختلافات كبيرة فيما بين المقاطعات. ولا توجد المناطق الشاسعة المتواصلة من الأراضي المسطحة المزروعة إلا في بعض الأحواض والوديان الصغيرة. والأراضي الأخرى توجد على التلال والمنحدرات الجبلية. وأجزاء كبيرة من المنحدرات المزروعة هي فقط صالحة للزراعة بصورة هامشية من أجل زراعة الحبوب، وتعتبر رسميا كغابات ومراعي. ومع هذا، فإن الغابات الحالية لا توجد إلا في عدد محدود من مناطق إعادة التشجير التي تساندها الحكومة. كما أن المراعي ممثلة أيضا بشكل غير كاف. ومع ذلك فإن نظم المراعي التقليدية وإنتاج الثروة الحيوانية تعتبر جزءا هاما من الإنتاج الزراعي في منطقة البرنامج. وبسبب تدهور مناطق الرعي التقليدية، فإن إدارة الثروة الحيوانية أصبحت تقوم وبشكل كبير على إعادة تدوير بقايا المحاصيل ومحاصيل الأعلاف.

11 - النظام الزراعي يعتمد على توافر المياه. وتنسم المنطقة بالترسيبات الضعيفة التي تحدث في أنماط غير ثابتة، وأغلبها في أواخر موسم الحصاد. كما أن الري، والمطلوب بصفة خاصة في المراحل المبكرة لزراعة المحاصيل، لا يمكن إلا بواسطة المياه المدخنة من أمطار الصيف السابق. والمحاصيل الرئيسية هي الحبوب الصيفية، حيث يمثل النزة والقمح المساحات الأكبر. وفي بعض الأحيان، تعتبر محاصيل الأعلاف كمحصول ثانوي في أواخر الصيف والخريف حيث تسمح بذلك رطوبة التربة المتخلفة. وإجمالا، فإن مؤشر القوة الزراعية يقارب الوحدة. وينجم عن معدلات الخصوبة المنخفضة، والتربة السيئة أصلا، ونقص المياه في فترات حاسمة أثناء الدورة الزراعية، غلات ضعيفة عامة. ومعظم الأسر تمتلك حيوانات زراعية. وثمة نظامان متكاملان بوضوح وهما: بعض الحيوانات، وخاصة

الخنزير والماشية، توجد في حظائر في المنازل أو في العزب؛ والأخرى، وأساسا الماعز والضأن، ترسل للرعي في مراعي المشاع الشاسعة، مع بعض التغذية الإضافية أثناء الشتاء. وفي المناطق غير المسلمة، يتم تسمين الخنازير لبيعها. وهناك ترابط قوي بين المحاصيل والثروة الحيوانية، مع إعادة تدوير المخلفات الزراعية لهذه الأخيرة ومنتجاتها الثانوية إلى أسمدة.

12 - وقدّر متوسط دخل الفرد للمجموعة المستهدفة في عام 2000، بمبلغ 82 دولارا أمريكيا. وكان توافر الحبوب السنوي من المصادر غير الزراعية نحو 320 كيلوغراما، وذلك بالتناقض الشديد مع المتوسط الوطني وقدره 400 كغم. هذا وتتناول الدخول الأسرية الضعيفة وبصورة أزيد من جراء نقص إنتاج الأغذية. فالحيوانات الزراعية توفر الدخل النقدي الزراعي الرئيسي، مع مساهمات ضئيلة من المحاصيل النقدية. كما توفر العمالة غير الزراعية أيضا بعض الدخل النقدي، لاسيما في مناطق مناجم الفحم في شانكسي. هذا وإن الهجرة للخارج، وأساسا للرجال، هي ممارسة شائعة، ومن هنا جاء إضفاء الصفة النسائية على الإنتاج الزراعي. ونظرا لبعد العديد من القرى في منطقة البرنامج، فإن توفير الخدمات الاجتماعية يتسم بالعجز. وغالبا ما صنف المزارعون أنفسهم ضمن فئة من الفئات الأربع التالية: الأيسر حالا، والفقراء، والفقراء جدا، والأشد فقرا. وستستهدف أنشطة البرنامج أساسا الفئات الثلاث الأخيرة، أو نحو 300 000 أسرة في المجموع. أما الأسر الموجودة في القرى النائية جدا، والأفقر من تلك التي تحصل على التسهيلات، فسوف تحظى بالأولوية العالية. والفئة الأشد فقرا، والتي غالبا ما يعاني أفراد أسرها من الأمراض والإعاقات، فإنها ستواجه بعض العقبات في الأنشطة الإنتاجية. وسيقدم البرنامج لها دعما إضافيا لضمان تمكينها، وكلما كان ذلك عمليا، من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، ولسيما المتعلقة بالصحة والتعليم.

#### باء - أهداف البرنامج ونطاقه

13 - الهدف من البرنامج هو استئصال الفقر بطريقة مستدامة وعادلة لنحو 300 000 أسرة من الأسر الريفية المعرضة للمخاطر والتي تعيش في ظروف بيئية تتعرض للموارد الطبيعية فيها للتدهور. والغرض من ذلك هو تحقيق زيادة مستدامة في القدرة الإنتاجية في المزرعة وخارجها، وزيادة فرص حصول الأسر على الموارد الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الخدمات المالية، والتعليم، والصحة والشبكات الاجتماعية.

14 - ستكون مخرجات البرنامج المحددة على النحو التالي: (أ) توفير المزيد من خدمات الإرشاد التي تستجيب للمزارعين ولتمايز الجنسين وللفقراء، ومع فقراء المزارعين كمشاركين في البيانات العملية؛ (ب) تحسين الأراضي واستخدامها عن طريق زيادة الاستثمار في الري لعدد 208 000 ميو وتحسينات في زراعة الأراضي الجافة لنحو 480 000 ميو؛ (ج) تعزيز الإدارة البيئية ومكافحة التصحر لنحو 300 000 ميو؛ (د) الخدمات المالية لتعاونيات الائتمان الريفي التي تقدم الاستثمارات والقروض الموسمية، وجعلها أكثر حساسية حيال الفقر وقضايا تمايز الجنسين، بفضل زيادة الإقراض بشكل ملحوظ للمرأة والرجل في الريف؛ (هـ) مرافق الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم ورفع كفاءتها، بما في ذلك 547 مدرسة قروية وبرنامج موسع لمحو أمية الكبار لعدد 31 000 متدرب؛ (و) تنفيذ برامج مساندة المرأة، وبخاصة التدريب على المهارات، لنحو 45 000 متدربة؛ (ز) تنفيذ برنامج إنشاء البنى الأساسية الريفية، وإصلاحها وصيانتها؛ (ح) إنشاء وتشغيل خطط التنمية القروية التشاركية والقائمة على تمايز الجنسين.

### جيم - عناصر البرنامج

15 - يسعى البرنامج بكل عناصره إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ولاسيما من الأغذية الأساسية وأصناف الفاكهة التي توجد أمامها فرص كبيرة للتسويق، وتحسين الاستفادة من الخدمات الاجتماعية. وتمثل التسهيلات الائتمانية ورأس المال البشري الأدوات الرئيسية لتحفيز الإنتاج والدخل من الأنشطة التي تجري في المزارع وخارجها. ولكي تحقق التسهيلات الائتمانية فائدتها الكاملة، لابد من زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية عن طريق تحسين مرافق الري وتحسين الأراضي الجافة وتعزيز آليات الدعم الرئيسية، وخصوصاً توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني والأشجار المثمرة وخدمات الإرشاد. كذلك، فإن العناية بمرافق البنية الأساسية والمياه والطرق سوف تسهل المشاركة الكاملة من جانب المجتمعات المحلية المنعزلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتطلب التنمية البشرية تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، وخصوصاً النساء. ولذلك يلزم تحسين مرافق الصحية والتعليمية وقدراتها التشغيلية. ومن المهم بنفس الدرجة زيادة قدرة المجموعات المستهدفة على تقبل التغيير والتقدم. ولذلك، فسوف يتضمن البرنامج برنامجاً كبيراً للتدريب والتوعية، يعطي الأولوية لاحتياجات النساء والأطفال.

16 - سوف تزيد الأنشطة الرامية لتحسين الأراضي من نسبة الأراضي الأكثر إنتاجاً من خلال: (أ) الري الكافي لحوالي 14 000 هكتار من الأراضي المنبسطة؛ (ب) تبطين 250 كم من القنوات لزيادة كفاءة استخدام المياه؛ (ج) بناء 4 000 صهريج ري سعة كل واحد منها 50 متراً مكعباً؛ (د) بناء هياكل أخرى لتخزين المياه. وسيتم تحسين حوالي 5 000 هكتار من الأراضي الجافة وبخاصة على المنحدرات من خلال تسوية التربة وإقامة المصاطب. أما تعزيز خصوبة التربة وانتاجيتها فسيتم من خلال زيادة استخدام الأسمدة العضوية الناتجة عن النواتج الأكبر لمخلفات المحاصيل وتكثيف الإنتاج الحيواني. وسيتم إعادة إحياء حوالي 14 000 هكتار من المراعي كما ستم زراعة 4 300 هكتار بالأشجار والشجيرات ذات الأثر البيئي الجيد ضمن إطار برنامج عروض واسعة لضبط التصحر وتدهور الأراضي ونقلات الإدارة الجماعية. إضافة إلى ذلك سيتم وضع حوالي 20 000 هكتار من الغابات المتدهورة تحت نظام الحماية القروية لإعادة إحيائها. وستتولى مجموعات التنفيذ في القرى تنظيم المنتفعين بالمياه لضمان تشغيل وصيانة النظم الجماعية للري ولإمدادات المياه للاستخدامات المنزلية. وسيتم إجراء التدريب التقني وإقامة حوالي 97 000 عرض حقلي للمحاصيل والثروة الحيوانية في الأراضي التي يعمل فيها المزارعون الفقراء وبخاصة النساء منهم. كما سيتم تعزيز محطات الإرشاد الزراعي وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الفقراء وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

17 - **الخدمات المالية** - تعد الخدمات التي تركز على متطلبات الفقراء والنساء من الأدوات الرئيسية لمساعدة المجموعات المستهدفة على تكوين الأرصدة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وسوف يكون التركيز على تقديم التسهيلات الائتمانية وتعبئة المدخرات لضمان استدامة هذه الخدمات. وسوف تكون القوة الدافعة للأنشطة الإنتاجية هي التسهيلات الائتمانية التي سيقوم بتنفيذها الجمعيات التعاونية للاتئمان الريفي، تحت الإشراف العام للاتحادات التعاونية للاتئمان الريفي وأعلى مؤسسات الذروة أو مصرف الصين الشعبية. وسوف يساعد تحسين إمكانية الحصول على التسهيلات الائتمانية على تحقيق منافع مباشرة للمزارعين، وخصوصاً النساء، وعلى تنفيذ أنشطة تعود بالريح على المجموعات المستهدفة مثل إنتاج محاصيل الحبوب والمحاصيل النقدية الحولية والمستديمة، والأشجار الاقتصادية، وتصنيع الأغذية ومجموعة أخرى كبيرة من الأنشطة المدرة للدخل خارج المزرعة. وسوف يكون الهدف هو تطوير

الجمعيات التعاونية للانتماء الريفي وتحويلها إلى نظام فعال وكفاء وقوي للبنوك التعاونية، بحيث يكون المزارعون أعضاء من حملة الأسهم، مع تجميع المدخرات لضمان عنصر الاستدامة. وسيتم تنفيذ حملة للتوعية بجدوى المدخرات والتسهيلات الائتمانية على مستوى القرى، بالتنسيق مع الاتحادات التعاونية للانتماء الريفي، ومكاتب إدارة البرنامج، والاتحاد النسائي، واللجان القروية وغير ذلك من الأجهزة المعنية. وسوف يمكن البرنامج الجمعيات التعاونية للانتماء الريفي على مستوى الحواضر من الحصول على المعدات اللازمة لضمان قيامها بالأنشطة المتصلة بإدارة القروض بكفاءة والنهوض بكفاءتها العامة كوسيط في الأعمال المالية.

18 - **التممية الاجتماعية** - يزيد المستوى العلمي الضعيف رداءة الأوضاع الصحية من الفقر. ولذلك فإن تحسين وصول الفقراء للخدمات الاجتماعية هو بمثابة نقطة البداية لخلق رأس المال البشري اللازم لإنتاج الأصول المادية. وستركز الأنشطة على التدريب وتتضمن التدريب على محو الأمية (وبخاصة بين النساء). والتوعية الصحية والتغذوية وتوفير المعدات الصحية. كذلك سيكون خفض مستويات التسرب من المدارس الابتدائية وبخاصة بين الفتيات هدفا رئيسيا آخر. كما أن المساندة المقدمة لعاملتي الصحة والأطباء القرويين وإعادة بناء حوالي 550 مدرسة ابتدائية على المستوى القروي لتحسين الوصول إلى التدريب على محو الأمية واكتساب المهارات، من شأنها أن تدعم الأنشطة السابقة. وسيدرج عنصر التدريب على اكتساب المهارات في الإعداد للحصول على القروض للأنشطة المدرة للدخل. وسيُنظم الاتحاد النسائي هذا التدريب اعترافا منه بتركيز هذا العنصر على النساء تحديدا. وسيتم إحداث صندوق خاص بالمبادرات الصغيرة ضمن مراكز الاتحاد النسائي في كل قرية. وسيتم توفير التدريب للمدربين والنساء والرجال في القرى وكذلك للإداريين العاملين بمكاتب إدارة البرنامج والجمعيات التعاونية للانتماء الريفي.

19 - وستعمل التحسينات في توافر مياه الشرب ونوعيتها إلى رفع عبء جلب المياه، والذي يقع عادة على عاتق النساء. كما أنها ستفرج عن موارد نقدية إضافية مخصصة الآن لشراء المياه. وسوف يتم توفير مياه الشرب أساسا عن طريق إنشاء نحو 17 000 صهريج مياه فردية سعة كل منها نحو 50 م<sup>3</sup>، ونحو 275 شبكة صغيرة من شبكات الامداد المشتركة على مستوى القرية.

20 - **الإدارة** - سوف تعتمد إدارة البرنامج على المجموعات القيادية في المشروعات ومكاتب إدارة المشروعات، وهو المنهج الذي ثبتت جواه في المشروعات السابقة المشتركة بين الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي. ومع ذلك، فقد أعيد النظر في دور وهيكل مكاتب إدارة البرنامج لتصبح أكثر قدرة على تقديم الدعم لوكالات التنفيذ التقني. وتم تخفيض عدد العاملين بها إلى الحد الأدنى اللازم لتسهيل تنفيذ البرنامج بالشكل الفعال. وسوف يعتمد موظفو مكاتب إدارة المشروع على الأجهزة والمكاتب الفنية والاجتماعية القائمة على مستوى المقاطعة، والولاية، والحاضرة، مع التنسيق فيما بينها، في تنفيذ أنشطة البرنامج. وسوف يشمل الدعم تنظيم حلقات عمل تمهيدية، وحلقات للتدريب على أعمال المتابعة والمراقبة، والتدريب على مناهج التقييم الريفي القائم على المشاركة، والتدريب على استخدام أجهزة الحاسب الآلي وأعمال الحسابات، ومرافق النقل، والمعدات المكتبية ونكالييف التسيير المرتبطة بذلك. وسيتم تنظيم جولات دراسية وتنظيم حلقات عمل يشترك فيها موظفو مكاتب إدارة البرنامج في مختلف المشروعات لتبادل الخبرات. وقد أدمجت برامج التدريب في الأنشطة المتصلة بها لتوضيح طبيعة التكامل بين التدريب وبرامج عمل الوكالات الفنية.

وقد عيّنت جميع مكاتب إدارة البرنامج نقطة اتصال لتمايز الجنسين، وغالبا ما عيّنت موظفا كبيرا من الاتحاد النسائي الذي نقل إلى مكتب إدارة البرنامج.

#### دال - التكاليف والتمويل

21 - **تكاليف البرنامج** - يقدر إجمالي تكاليف البرنامج، على مدى ست سنوات بما في ذلك الطوارئ والضرائب والرسوم، بنحو 90.30 مليون دولار أمريكي. ويقدر عنصر النقد الأجنبي بنسبة 3 في المائة. وتبلغ قيمة الضرائب والرسوم أقل من 3% من تكاليف البرنامج. وقد حسبت تكاليف البرنامج بالعملة المحلية قبل تحويلها إلى الدولار الأمريكي على أساس الأسعار السائدة خلال الربع الرابع من عام 2001. وحسبت الطوارئ المادية بنسبة 10% من تكاليف جميع المواد المتصلة بأعمال مرافق البنية الأساسية. وحسبت الطوارئ السعرية على جميع التكاليف النقدية. ولم تطبق أي طوارئ مادية أو سعرية على الدعم المقدم من برنامج الأغذية العالمي وعلى صندوق الائتمان المتجدد. وتم حساب سعر صرف ثابت يضمن تعادل القوى الشرائية لمراعاة الفروق بين معدلات التضخم الأجنبية والمحلية. ويتضمن الجدول 1 موجزا لتكاليف البرنامج بحسب العناصر.

22 - **تمويل البرنامج** - من المقترح أن يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرضا قيمته 28.97 مليون دولار أمريكي، يكفي لتمويل 32.1% من إجمالي تكاليف البرنامج. وسوف يقدم برنامج الأغذية العالمي حوبا تعادل قيمتها 7.28 مليون دولار أمريكي أو 8.1% من إجمالي تكاليف البرنامج. وسوف تقدم الحكومة مساهمة نقدية تعادل 40.40 مليون دولار أمريكي باستثناء جميع الضرائب والرسوم، ومساهمة على شكل حصص غذائية تعادل قيمتها 4.42 مليون دولار أمريكي أي بنسبة موحدة هي 49.6% من إجمالي التكاليف، خالصة الضرائب. وستبلغ قيمة المساهمات التي سيقدمها المستفيدون - وهي مساهمات عينية في معظمها - 7.12 مليون دولار أمريكي، تمثل 8% من إجمالي تكاليف البرنامج. ويتضمن الجدول 2 تفاصيل خطة التمويل المقترحة.

23 - **التمويل بأثر رجعي** - لضمان بدء البرنامج في المحافظتين بطريقة فعالة، فإنه سيقوم بتوفير تمويل بأثر رجعي لا يتجاوز 300 000 دولار أمريكي لكل من نكسيا وشانكسي من أجل النفقات التي تمت بعد 1 يناير/كانون الثاني 2003. وهي ستشمل الدعم لتدريب الموظفين، وإعداد خطط التنمية القروية، وإجراء المسح الأساسي، ووضع مناهج محو الأمية، وزيارات موظفي مكاتب إدارة البرنامج لمشروعات في المنطقة، وتصميم شبكات الري والمياه، وخطة مفصلة لإعادة تأهيل محطات الإرشاد الزراعي والصحة الحيوانية. كما أنها ستشمل أيضا تكلفة العمليات الرائدة للتخطيط في القرى والحوضر، وغيرها من الأنشطة التحضيرية التي أجريت قبيل نفاذ مفعول القرض.



## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

### الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج<sup>(أ)</sup>

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
الأنشطة القائمة على الأراضي	37 773	855	38 628	2	47
الخدمات المالية	6 082	18	6 101	-	7
التنمية الاجتماعية	24 351	1 054	25 405	4	31
الإدارة <sup>(ب)</sup>	11 854	190	12 044	2	15
مجموع التكاليف الأساسية	80 061	2 117	82 178	3	100
الطوارئ المادية	5 028	154	5 182	3	6
الطوارئ السعرية	2 869	75	2 944	3	4
التكاليف الكلية للبرنامج	87 957	2 346	90 303	3	110

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل<sup>(أ)</sup>  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		المجموع		المستفيدون		الحكومة (صافي)		الحكومة (أغذية)		برنامج الأغذية العالمي		الصندوق		العناصر
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
															الأنشطة القائمة على الأراضي
292	10 659	36	12.2	10 987	49.4	5 429	13.5	1 487	1.9	204	2.3	249	30.3	3 326	تنمية المحاصيل
405	10 601	810	13.1	11 816	-	-	76.1	8 996	6.1	722	14.3	1 693	-	-	الري
60	4 772	120	5.5	4 952	-	-	23.0	1 139	29.2	1 446	46.6	2 307	-	-	تحسين الأراضي الجافة
143	6 843	7	7.7	6 993	5.7	397	50.1	3 504	2.2	156	3.2	221	36.8	2 572	المراعي والثروة الحيوانية
279	8 120	-	9.3	8 399	15.4	1 293	48.1	4 040	6.1	514	8.3	697	18.8	1 576	زراعة الأشجار البيئية
<b>1 179</b>	<b>40 995</b>	<b>972</b>	<b>47.8</b>	<b>43 147</b>	<b>16.5</b>	<b>7 119</b>	<b>44.4</b>	<b>19 166</b>	<b>7.0</b>	<b>3 042</b>	<b>12.0</b>	<b>5 167</b>	<b>17.3</b>	<b>7 473</b>	المجموع الفرعي
<b>54</b>	<b>6 090</b>	<b>19</b>	<b>6.8</b>	<b>6 163</b>	-	-	-	-	-	-	-	-	<b>99.1</b>	<b>6 109</b>	الخدمات المالية
															التنمية الاجتماعية
159	6 746	318	8.0	7 223	-	-	39.9	2 879	3.4	248	3.0	213	51.6	3 724	الصحة
108	5 682	216	6.7	6 006	-	-	34.2	2 055	5.8	350	8.3	498	49.9	2 996	التعليم
250	5 105	68	6.0	5 423	-	-	-	-	3.9	214	3.8	206	87.7	4 753	توليد الدخل
280	8 166	560	10.0	9 005	-	-	77.3	6 962	6.3	567	13.3	1 196	-	-	المياه المنزلية
<b>797</b>	<b>25 699</b>	<b>1 161</b>	<b>30.6</b>	<b>27 657</b>	-	-	<b>43.0</b>	<b>11 896</b>	<b>5.0</b>	<b>1 379</b>	<b>7.6</b>	<b>2 113</b>	<b>41.5</b>	<b>11 473</b>	المجموع الفرعي
															الإدارة <sup>(ب)</sup>
25	4 398	154	5.1	4 578	-	-	71.9	3 291	-	-	-	-	27.6	1 262	مكاتب إدارة البرنامج في المحافظات
67	8 653	39	9.7	8 759	-	-	69.0	6 043	-	-	-	-	30.3	2 650	مكاتب إدارة البرنامج في المقاطعات
<b>92</b>	<b>13 051</b>	<b>194</b>	<b>14.8</b>	<b>13 337</b>	-	-	<b>70.0</b>	<b>9 334</b>	-	-	-	-	<b>29.3</b>	<b>3 911</b>	المجموع الفرعي
<b>2 122</b>	<b>85 836</b>	<b>2 346</b>	<b>100.0</b>	<b>90 303</b>	<b>7.9</b>	<b>7 119</b>	<b>44.7</b>	<b>40 396</b>	<b>4.9</b>	<b>4 420</b>	<b>8.1</b>	<b>7 280</b>	<b>32.1</b>	<b>28 966</b>	المجموع

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

(ب) تشمل تكاليف النقل البحري والمناولة المحلية للأغذية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي.

## هاء - التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

24 - **التوريد** - الأصناف الرئيسية التي سيتم توريدها هي المركبات، والتدريب والمعدات. وسيمنح كل عقد لإمدادات المركبات والمعدات والذي تقدر قيمته بما يزيد على ما يعادل 50 000 دولار أمريكي، على أساس المناقصات التنافسية المحلية طبقاً للإجراءات التي يرضيها الصندوق. أما العقود التي تبلغ قيمتها ما يعادل أو ما يقل عن 50 000 دولار أمريكي، فيجوز منحها على أساس إجراءات التسوق المحلي مع عطاءات مقدمة من ثلاثة موردين مشهورين على الأقل. سيتم منح كل عقد من عقود توريد المركبات والمعدات والتدريب مما تقل تكلفته عما يعادل 20 000 دولار أمريكي على أساس تقييم المناقصات المقدمة من ثلاثة موردين على الأقل والمقارنة بينها، وستمنح هذه العقود بالشروط والأوضاع التي يرضيها الصندوق. أما بالنسبة للعقود الخاصة بتوريد المعدات والتدريب والتي تقدر تكلفتها بما يقل عما يعادل 5 000 دولار أمريكي فسيتم منحها من خلال التعاقد المباشر مع المتعاقد أو المورد بالشروط والأوضاع التي يرضيها الصندوق.

25 - **الصرف** - سيصرف القرض المقدم من الصندوق على مدى ست سنوات. ويجوز السحب من حساب القرض نظير كشف الإفراق لفئات النفقات التي يحددها الصندوق عن طريق إخطار المقرض. وسيحتفظ البرنامج بالوثائق ذات الصلة المسوغة لهذه النفقات وسيتم إتاحتها للفتيش بواسطة بعثات الإشراف والمراجعين. وستتم جميع المسحوبات الأخرى من حساب القرض على أساس مستندات الصرف الكاملة. وستمول القروض المقدمة من التعاونيات الائتمانية الريفية للمزارعين وبصورة جزئية من المساهمات السنوية لإنشاء صناديق الائتمان في كل مقاطعة، وطبقاً لخطة عمل المقاطعة وميزانياتها. وسيحتفظ بموجزات شهرية للائتمانات المنصرفة والمسددة على أساس التمايز بين الجنسين لاستعراضها من طرف بعثات الإشراف. وسيتم فتح حساب خاص بمبلغ 1.6 مليون دولار أمريكي لنيكسيا و1.8 مليون دولار أمريكي لسانكسي على التوالي وذلك طبقاً للأحكام والشروط التي يرضيها الصندوق.

26 - **الحسابات ومراجعتها** - تحتفظ مكاتب إدارة البرنامج بحسابات إجمالية للبرنامج، تساعد في ذلك وحدة الدعم المالي. ويعد نظام تقديم التقارير المالية وطرق المحاسبة التي يطبقها مكتب الشؤون المالية مما يرضيه الصندوق. وسوف تزود أقسام المحاسبة بالعدد الكافي من الموظفين القادرين على تغطية المتطلبات المحاسبية للبرنامج. وسيكون جهاز المراجعة في المقاطعة (أو أي جهة أخرى تكون مخولة رسمياً لتمثيله، مثل دائرة المراجعة في المحافظة) مسؤولاً عن مراجعة جميع القوائم المالية ذات الصلة بالبرنامج في كل محافظة. وسوف تحتفظ المراكز والولايات ومكاتب إدارة البرنامج على المستوى الإقليمي بسجلات لجميع المصروفات المتصلة بكل ما يشتريه البرنامج. وسوف يقوم الجهاز المركزي للمراجعة باستعراض عمليات السحب من حسابات المشروع على أساس كشوفات الإفراق، ويبيدي الجهاز رأيه فيما إذا كانت هذه النفقات قد تمت بما يتفق مع قواعد الصرف التي يحددها الصندوق. كما يستعرض الجهاز المركزي للمراجعة الجوانب الإدارية لعمليات الإقراض ويبيدي رأيه في ملاءمة نظم المحاسبة والضوابط الداخلية. وتقدم الحكومة إلى الصندوق وإلى المؤسسة المتعاونة نسخاً معتمدة من تقارير المراجعة في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية السنة المالية. كما ستقدم مكاتب إدارة البرنامج في المقاطعات إلى الصندوق رسالة المراجعين الجوابية إلى إدارة البرنامج، في موعد لا يتعدى شهراً واحداً من استلامها. كذلك يتطلب برنامج

الأغنية العالمي مراجعة لنفقات البرنامج، وكيفية الاستفادة من المعونة الغذائية، والتأكد من عدد أيام العمل والحصص الغذائية. ويتم إجراء المراجعتين في وقت واحد.

### واو - التنظيم والإدارة

27 - سيتم تشكيل مجموعة التنفيذ القروية في كل قرية. وستكون من أعضاء منتخبين، بل ويجوز أن تضم زعيم القرية، ومحاسب القرية، وممثلة عن الاتحاد النسائي، وفنيين في مجال الزراعة والثروة الحيوانية. وستضم هذه المجموعة ثلاث نساء على الأقل، على أن تقوم بتمثيل مصالح الفقراء، ولاسيما القاطنون منهم في قرى "طبيعية" صغيرة ثنائية، وذلك بشكل ملائم. وينبغي تمكين كل قرية من هذه القرى الطبيعية من انتخاب عضو واحد على الأقل في مجموعات التنفيذ القروية، وهي التي ستقوم بتنظيم إعداد خطط التنمية القروية عن طريق عملية تشاركية تشمل القرية بأكملها. وستشتمل العملية على ما يأتي: (أ) تعبئة أسر القرية من أجل أنشطة محددة، مثل الاستثمار البيئي والمشترك، والصحة والتعليم (بما في ذلك محو أمية المرأة ومنع التسرب من المدرسة وخاصة البنات)؛ (ب) جمع أفراد القرية لمناقشة خيارات الاستثمار؛ (ج) صياغة خطط التنمية القروية؛ (د) نشر المعلومات بشأن أنشطة البرنامج على جميع الأسر؛ (هـ) تنظيم العمالة للمشاركة في أنشطة الغذاء مقابل العمل؛ (و) المساعدة في صرف مبالغ القرض، والإشراف، والتجميع؛ (ز) ضمان الاستهداف السليم للأنشطة وأن التقدم يتم مراقبته بواسطة المستفيدين. وستعزز المشاركة عن طريق إدخال تقنيات التقدير الريفي التشاركي. وسيحصل موظفو المقاطعات والحواضر على التدريب الملائم في مجال التقنيات التشاركية لمساعدة مجموعات التنفيذ القروية في القيام بمهامها.

28 - اعتبارات التمايز بين الجنسين - إن تأنيث الزراعة نظرا لارتفاع نسبة الهجرة بين الرجال، وكذلك تكثيف الأنشطة التي تتم على مستوى المزرعة والأعباء المنزلية الشاقة التي تقوم بها المرأة، كلها تتطلب القيام بأنشطة ذات تأثير قوي على النساء. ونسبة النساء اللاتي تعانين من الأمية أكبر من نسبة الرجال، كما أن معظم الخدمات الحكومية يقوم بأدائها الرجال. وبالتالي فإن جميع أنشطة البرنامج دون استثناء سوف تركز بصفة خاصة على: (أ) التكنولوجيات التي تساعد على اختصار الوقت في الزراعة؛ (ب) توفير مزيد من خدمات الإرشاد والتدريب التي تستجيب لاحتياجات النساء؛ (ج) تمكين النساء وتحسين أوضاعهن عن طريق برامج محو الأمية؛ (د) الترويج لزراعة المحاصيل عالية القيمة وقليلة العمالة، وعلى الأنشطة المدرة للدخل بالقرب من أماكن الإقامة أو بداخلها؛ (هـ) تحسين فرص الحصول على التسهيلات الائتمانية؛ (و) سهولة الحصول على مياه الشرب؛ (ز) برامج خاصة لصحة النساء يساندها تدريب القرويات على الخدمة كنقاط اتصال لصحة المرأة. هذا وأن انتشار الأمراض سوف ينخفض عن طريق توفير الخدمات الصحية الأفضل، والتدريب وإمدادات المياه المنزلية المحسنة. وسيتم توفير دعم التعليم للكبار، ولاسيما للنساء، مما سيمكنهم من الانخراط في التدريب على محو الأمية الوظيفي واكتساب المهارات التقنية. وسيتم تشجيع الأطفال ودعمهم ماليا لمواصلة تعليمهم الابتدائي. وستؤدي مختلف البرامج التدريبية، وبالإضافة إلى النهج المؤسسي لخطط التنمية القروية التشاركية، إلى زيادة الوعي والإصرار في جميع المسائل المتعلقة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد والأسرة والمجتمع المحلي.

29 - **استهداف التمويل الريفي** - ستكون التعاونيات الائتمانية الريفية مسؤولة عن توفير الخدمات المالية، باستخدام حصيلة القرض المقدم من الصندوق لتكملة قاعدة الموارد المالية للنظام. وسينطوي هيكل إدارة الائتمان على دعم وتنسيق المنظمات ذات الصلة، بما في ذلك مصرف الصين الشعبية واتحادات التعاونيات الائتمانية الريفية على مختلف الأصعدة. وقبل نفاذ مفعول القرض، ستقوم مكاتب إدارة البرنامج بمساندة الإدارة المالية ومصرف الصين الشعبية واتحادات التعاونيات الائتمانية الريفية، في إعداد كتيب تفصيلي للسياسات الائتمانية والاجراءات التشغيلية للخدمات المالية، وفي إعداد مسودات العقود لاقراض اتحادات التعاونيات الائتمانية الريفية وتعاونيات الحواضر. وستكون كتيبات التشغيل ونماذج التدريب متماثلة بالنسبة للبرنامج بأكمله مع البناء على النماذج التي وضعتها المساعدة الألمانية التقنية في مشروع صندوق تنمية مناطق الأقليات في جبال وولين. وستكون التعاونيات الائتمانية الريفية مسؤولة عن تقدير طلبات الائتمانات والموافقة عليها، وعن صرف مبالغ القروض، والمتابعة والسداد، وإدارة المخاطر، والمحاسبة والابلاغ، وعن الإشراف على العمليات الائتمانية ومراقبتها. وستقوم اتحادات التعاونيات الائتمانية الريفية في المقاطعات بتوصيل الأموال إلى التعاونيات الائتمانية الريفية، والحصول على التدريب من موظفي هذه الاتحادات ومصرف الصين الشعبية، وتنظيم التدريب ومراقبته لموظفي هذه الاتحادات، والإشراف على العمليات الائتمانية، والاحتفاظ بتقارير هذه الاتحادات وتوحيدها ورفع بيانات البرنامج إلى المكاتب المالية في المقاطعات عبر مكاتب إدارة البرنامج.

30 - **الإدارة** - ستكون وزارة الزراعة الوكالة الرائدة للبرنامج، وستتحمل وزارة المالية المسؤولية الشاملة عن الإدارة المالية على المستوى الوطني. أما على مستوى الإقليم أو المحافظة، فإن إدارة الزراعة ستتحمل المسؤولية الأولية عن التنفيذ وستقوم بإرشاد وتنسيق عمل جميع الوكالات التقنية المشتركة. وستكون الإدارة المالية على مستوى الإقليم أو المحافظة مسؤولة عن الإدارة المالية والإشراف على أموال البرنامج وضمان سداد القرض المقدم من الصندوق إلى وزارة المالية. وثمة اتفاق إداري سيحدد دور ومسؤوليات كل وكالة منفذة، بما في ذلك التعاونيات الائتمانية الريفية بوصفها الوسيطة المالية، وسيوفر التفاصيل المتعلقة بإجراءات التنفيذ. وقد تم بالفعل إنشاء جميع مكاتب إدارة البرنامج على مستوى الإقليم والمقاطعة بوصفها الزراع المنسق لمجموعات البرنامج الرائدة، والتي ستكون مسؤولة عن توفير إرشادات السياسات، واعتماد الخطط، واستلام التقارير والتعليق عليها. وستظل مكاتب إدارة البرنامج صغيرة وستعمل كمنسقة مع ترك التنفيذ للوكالات التقنية. وهناك بالفعل موظفة اتصال للتمايز بين الجنسين في جميع مكاتب إدارة البرنامج. وستخصص موارد البرنامج المتعلقة بفئات الاستثمار والتكاليف الجارية للوكالات المشتركة، بما في ذلك الاتحاد النسائي، وذلك بصورة موقوتة وطبقاً لخطة العمل والميزانية السنوية المعتمدة.

31 - **المراقبة** - ستقوم مكاتب إدارة البرنامج على مستوى الإقليم/المحافظة، بإعداد تقارير مرحلية سنوية على أساس تقارير مكاتب إدارة البرنامج في المقاطعة، وستوفر التفاصيل الخاصة بالتمايز بين الجنسين. وستركز بعثات الإشراف على المؤشرات الرئيسية الآتية: (أ) الأغذية، والثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل الاقتصادية؛ (ب) دخل الأسرة أو المؤشرات غير المباشرة المتعلقة بزيادة الاكتفاء الذاتي الغذائي و/أو النفقات التقديرية؛ (ج) الانحسار التدريجي للفقر؛ (د) دخل المرأة المشاركة في الأنشطة المساندة؛ (هـ) استخدام البنى الأساسية الاجتماعية، ولاسيما المدارس الابتدائية والهياكل الصحية في القرى والحواضر. وستتضمن التقارير المرسلة إلى الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي الجوانب البيئية والمالية والمؤسسية والاجتماعية - الاقتصادية. وسيتم إنشاء نظام محدد لإدارة البرنامج

ومعلوماته بواسطة نظام التعاونيات الائتمانية الريفية لمراقبة أنشطة الائتمانات. وستستجيب كذلك للاحتياجات التي عبرت عنها الإدارة المالية. وستعقد حلقات عمل استهلاكية على مستوى الإقليم/المحافظة وفي كل مقاطعة. وستقوم حلقة عمل إدارة سنوية في كل مقاطعة باستعراض واستخلاص الدروس من أنشطة السنة الماضية وضمان أن تعكس الدروس على خطط العمل والميزانيات السنوية. وسيتم تنظيم حلقة عمل مشتركة بين المقاطعات سنويا كيما تركز على النظم، وجوانب التمايز بين الجنسين، والتخطيط التشاركي والمراقبة والخدمات المالية، وكيما تنقسم القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التغذية الارتجاعية.

32 - **تقدير التأثير** - يعتبر المسح الأساسي، واستعراض منتصف التنفيذ واستعراض استكمال البرنامج، بمثابة الأدوات الرئيسية لتقدير التأثير. وسيشدد المسح الأساسي الذي سيجري قبل بدء الأنشطة على الأمن الغذائي الأسري بفضل إدراج مقاييس أنثروبومترية. وسيتم الاضطلاع باستعراض منتصف مدة التنفيذ واستعراض استكمال البرنامج بواسطة الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي معا، والمؤسسة المتعاونة والحكومة في نهاية السنة الثالثة والسنة السادسة للبرنامج على التوالي. وستقوم الاستعراضات بتقدير تأثير الأنشطة على الظروف المعيشية للمجموعة المستهدفة وستوفر الفرصة للنهوض بنقاسم المعرفة بواسطة المهتمين بالأمر داخل المشروعات وفيما بينها.

#### زاي - المبررات الاقتصادية

33 - **الفوائد والمستفيدون** - في سياق منطقة عجز غذائي دائم، فمن المرجح أن يكون للبرنامج أثر هام على الأمن الغذائي الأسري. وتقدر الزيادة السنوية في مخرجات الحبوب والبطاطس بنحو 41 000 طن و215 000 طن بحلول السنة السابعة للبرنامج. ويتحول هذا إلى متوسط قدره 36 كغم من الحبوب و160 كغم من البطاطس لكل شخص، مما يرفع منطقة البرنامج من حالة الكفاف الغذائي المجردة إلى ما يقرب من الاكتفاء الذاتي. وهناك مخرجات إضافية كبيرة متوقعة من تطورات الثروة الحيوانية وانتاج الخضروات بالري. وسيساهم ذلك في المزيد من نظم التغذية المتوازنة، بما في ذلك المزيد من البروتينات الحيوانية، وكذلك الكميات الأعلى من الفواكه والخضروات. ومن المرجح أن تحسن الأسر المستهدفة والبالغ عددها 300 000 أسرة، من ظروفها المعيشية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير. وعلى سبيل المثال، فإن الأسرة النمطية التي تعاني في الوقت الحاضر من ندرة الأراضي يمكن أن تبلغ حيازتها 0.1 هكتار من الأراضي المرورية بدلا من 0.04 هكتار في الوقت الحاضر، وربما تحصل أيضا على مساحات جديدة من الأراضي الجافة بعد اصلاحها وتحسينها. ويمكن تربية حيوانات إضافية في ظروف محسنة داخل البيوت، مع استفادة القطعان في المراعي بظروف الرعي المحسنة. وسوف تنتج الزراعات الجديدة للمحاصيل الدائمة، ولاسيما للأغراض الأيكولوجية، الفواكه أو الأعشاب الطبية بصورة تدريجية، والطلب عليها كبير شعبيا. والأهم من ذلك، فإن الأطفال في منطقة البرنامج، بما في ذلك البنات، سيتمكنون من استكمال تعليمهم الابتدائي في مدارس محلية أعيد تأهيلها، كما أن أمهاتهم سيتمكن من اكتساب القراءة والكتابة الأساسية وبعض المهارات التقنية، مما يفتح الطريق أمام أنشطة مدرة للدخل. كما أن صحة الجميع ستتحسن مع مياه نوعية أفضل ومع المزيد من الخدمات الصحية المتجاوبة وسهلة المنال.

34 - وسوف تستفيد جميع الأسر المستهدفة 300 000 أسرة من تنمية إنتاج المزرعة، عن طريق التدريب على إنتاج المحاصيل والحيوانات أو إجراء البيانات العملية الإرشادية الحقلية. وبزيادة المهارات الزراعية على هذا النحو، بالإضافة إلى برنامج تحسين الأراضي، ستمكن أعداد أكبر من المستفيدين من الحصول على قروض موسمية. وسيساعد البرنامج أيضاً في إنشاء مشروعات صغيرة وأنشطة مدرة للدخل، باستخدام القروض الموسمية ومتوسطة الأجل والتدريب المكثف لأصحاب المشروعات الصغيرة الذين يمكنهم دخول هذا المجال في المستقبل. وسيكون من المستفيدين من الخدمات الاجتماعية نحو 31 000 فرد من برامج محو الأمية، ونحو 45 000 فرد من برامج اكتساب المهارات التقنية، ونحو 36 000 فرد من المتسربين من المدارس (وخصوصاً الفتيات)، ونحو 260 000 امرأة من برامج الرعاية أثناء الحمل.

35 - **التحليل المالي والاقتصادي** - إن البيانات الخاصة بزراعة المحاصيل، وتربية الحيوانات، يمكن جمعها لتحديد ملامح نظام متوسط للاستثمار الزراعي. وعندما تنفذ أنشطة البرنامج بالكامل، سوف يرتفع صافي الدخل السنوي للأسرة، بما يقرب من 60%، من نحو 325 إلى 530 دولاراً أمريكياً. ويشير تحليل حساب معدل العائد الاقتصادي في منطقة البرنامج بأكمله على مدى 20 سنة إلى أنه سيكون بنسبة 19.2% في السنة. وتوضح نتائج اختبار الحساسية القدرة على الصمود أمام الاضطرابات التي تطرأ على التكاليف لأسباب خارجية و/أو حدوث اختلال في الفوائد، ومع ذلك فسيكون بوسع البرنامج أن يحقق معدلاً للعائد الاقتصادي بنسبة 10.0% في حالة حدوث عجز في الفوائد بنسبة 10% وارتفاع في التكاليف بنسبة 10 في المائة.

## حاء - المخاطر

36 - هناك مخاطر ترتبط بحدوث ظروف مناخية قصوى مثل هطول أمطار غزيرة على غير المعتاد، مما قد يؤدي إلى حدوث فيضانات أو الابتداء المتأخر للأمطار الصيف مما يعرض استنبات المحاصيل للخطر. وسوف يخفف البرنامج من تأثير مثل هذه المخاطر بفضل تحسين إدارة المياه للري لضمان امدادات أكثر انتظاماً للمياه أثناء فترات الجفاف الممتدة، ومع التوسع في إدارة الرطوبة الخاصة بتربة الأراضي الجافة بواسطة تكوين الأراضي الملائم. كما أنه سينهض باستخدام صفائح البلاستيك لمحاصيل الربيع للاستفادة الكاملة من التوافر المحسن للمياه وإطالة موسم الزراعة. وستتم المحافظة على تنوع الأشجار وأنواع الجنبات في الزراعة الأيكولوجية وذلك عن طريق مشاتل صغيرة عديدة في القرى، مع توفير التكنولوجيا المستحدثة عن طريق التدريب والبيانات العملية. ومن غير المتوقع حدوث أي مشكلات خاصة فيما يتعلق بامدادات الأسمدة أو غيرها من الكيميات الزراعية.

## طاء - الأثر البيئي

37 - إن منطقة البرنامج هي منطقة تلال وجبال حيث تسببت إزالة الغابات على نطاق واسع والإدارة غير المنطقية للمراعي، في تدهور الغطاء النباتي مما أدى إلى الانجراف الشديد للتربة. وهناك مخططات كبيرة عامة تساندها الحكومة وأخرى خاصة لزراعة الأشجار ومكافحة التصحر، قيد التشغيل حالياً. ومن المتوقع أن يعمل الري وتنمية الأراضي على تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية الجيدة، ومن ثم الإفراج عن أراضي زراعية هامشية واستخدامها أيكولوجياً واقتصادياً بطريقة أكثر استدامة، ومثلاً بالنسبة للمحاصيل النقدية الدائمة أو الأعشاب الثابتة للرعي. ويتضمن

تصميم البرنامج بيانات عملية لطرق عديدة لزراعة الأشجار والجنابات على طول جوانب الطرق، والقنوات وداخل الشبكات الزراعية كلما كان ذلك ممكناً عملياً. وتلبي الموارد المقترحة لمياه الشرب المستويات الصينية للمياه الصالحة للشرب وستكون من نوعية أعلى وفي متناول اليد بشكل أكبر من الموارد الحالية، والتي غالباً ما كانت مجار محلية أو بركا راكدة. كما أن إدخال نظام تشاركي لإدارة المراعي سيضمن استدامة جهود إعادة التأهيل. ومن ثم فإنه من غير المرجح أن تكون للبرنامج أي آثار بيئية سلبية ملحوظة، ولذا فإنه قد صنف ضمن الفئة باء.

38 - تجري المشاورات حالياً مع المرفق العالمي للبيئة، والآلية العالمية ومصرف التنمية الآسيوي بخصوص إعداد أنشطة رياضية تهدف إلى الحد من التصحر وتدهور الأراضي كنوع من الدعم الإضافي للبرنامج. كذلك، فإن الشراكة بين جمهورية الصين الشعبية والمرفق العالمي للبيئة حول تدهور الأراضي في النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة قيد الإعداد، وقد يتم اعتبار البرنامج الحالي في نهاية المطاف جزءاً من خطة عمل هذه الشراكة. وسيتم رفع مذكرة مبادئ أولية لمشروع معني بإدارة النظم الإيكولوجية يسانده المرفق العالمي للبيئة في منطقة البرنامج في نكسيا وشانكسي إلى الأمانة العامة للشراكة.

#### ياء - السمات الابتكارية

39 - أثناء المرحلة التحضيرية، جرى التجديد المسبق لمنطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة باستخدام أسلوب تحليل التعرض للأخطار ورسم خريطته، وتم إدخال منهجية التقدير الريفي التشاركي بواسطة دورة تدريبية لمكاتب إدارة البرنامج في المقاطعات والحواضر. وستكون المشاركة النشطة للمجموعة المستهدفة مضمونة بفضل استخدام المزيد من أساليب التقدير الريفي التشاركي لإعداد خطط التنمية القروية وتنفيذها. وستجرى عمليات التخطيط التشاركية الرائدة في القرى والحواضر قبيل نفاذ مفعول القرض لضمان البداية السلسة. هذا وأن الإدخال الواسع النطاق للأساليب التشاركية لإدارة المراعي من شأنه أن يؤدي إلى إحياء المراعي المتدهورة جداً. وسوف تروج البيانات العملية لمختلف تقنيات زراعة الأشجار والجنابات في المزارع أو في أراضي المشاع، وبشكل كبير للمحافظة على البيئة في القرى أو المجتمعات المحلية. وستستخدم عمليات الإرشاد المعززة والمركزة في مجال المحاصيل وخدمات الصحة الحيوانية، الفقراء والنساء بصورة أكثر فعالية. وستجرى عدة بيانات عملية صغيرة لمجموعات المستلزمات المختارة والموصى بها - ومعظمها في القرى الطبيعية النائية - داخل حقول فقراء المزارعين، والنساء بوجه خاص. وسيدعم برنامج صحة المرأة وبقوة تدريب نقاط الاتصال القروية لصحة المرأة. وتلك طريقة فعالة للتكليف للوصول إلى المرأة أثناء فترة الحمل، ومنع العدوى عن الجهاز الإنجابي، والتي جاء أنها منتشرة وخطيرة، والتي عادة لا تعالج حتى مرحلة متأخرة جداً. وقد قام أشخاص مرجعيون صينيون بوضع تصميم البرنامج، وهو تصميم يفضل الكفاءة ويخلق إمكانات هائلة للتأثير على السياسات.

#### الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني

40 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية الصين الشعبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.



41 - وجمهورية الصين الشعبية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

42 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

### الجزء الرابع - التوصية

43 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الصين الشعبية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها إحدى وعشرين مليوناً وتسعمائة وخمسين ألف (21 950 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2042، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

## موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية قرض البرنامج المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2002)

1 - **الحسابات الإئتمانية للبرنامج** - ستحمل كل دائرة من الدوائر المالية مكاتب إدارة البرنامج في المحافظات/الأقاليم على فتح ومن ثم الإمسك بحساب منفصل باليوان الرنميمي في مصرف يرتضيه الصندوق في كل محافظة ومقاطعة وحاضرة معنية لأغراض عمليات البرنامج. وسيكون مدير كل دائرة من هذه الدوائر المالية مفوض بشكل كامل بتشغيل حساب البرنامج ذي الصلة.

2 - **إتاحة وإيصال حسيلة القرض** - ستقوم حكومة جمهورية الصين الشعبية (الحكومة) بإتاحة حسيلة القرض لكل دائرة من الدوائر المالية التي يتوجب عليها أن تتحمل مخاطر القطع الأجنبي. وستقوم كل دائرة مالية من هذه الدوائر بتحويل حسيلة القرض المخصصة لعنصر الخدمات المالية الريفية إلى اتحاد تعاونيات الائتمان الريفي في كل محافظة بما يتفق مع اتفاقية القرض السنوية. وستقوم الدائرة المالية بتحويل حسيلة القرض غير المخصصة لعنصر الخدمات المالية الريفية إلى حسابات البرنامج على مستوى المحافظات والمقاطعات والحواضر بالشروط والأوضاع المتفق عليها بين الحكومة والصندوق لتنفيذ البرنامج. وستقوم الدائرة المالية بإتاحة مبلغ إجمالي من حسيلة القرض للاتحاد النسائي في شانكسي قدره حوالي 2 260 000 دولار أمريكي كما ستتيح للاتحاد النسائي في نكسيا مبلغا قدره حوالي 3 400 000 دولار أمريكي بالشروط والأوضاع المتفق عليها بين الحكومة والصندوق لتنفيذ بعض أنشطة البرنامج. وسيقوم كل حساب من حسابات البرنامج على مستوى المحافظات وفي جميع الأوقات بالإمسك باعتماد متجدد الرصيد بمبلغ كاف لتخطيط ثلاثة أشهر من تنفيذ البرنامج بما يتماشى مع خطط العمل السنوية والميزانية السنوية.

3 - **إتاحة موارد إضافية** - ستضمن الحكومة أن تقوم كل محافظة ومقاطعة معنية بإتاحة الأموال المقابلة من مواردها الخاصة بما يتفق مع خطط العمل والميزانيات السنوية على النحو التالي: (أ) في نكسيا، ستقوم المحافظة بتوفير 70% وتقوم كل مقاطعة بتوفير 30% من الأموال المقابلة لأغراض عمليات البرنامج في كل مقاطعة؛ (ب) وفي شانكسي، ستقوم المحافظة بتوفير 50% وتقوم كل ولاية ومقاطعة بتوفير 20% و30% على التوالي من الأموال المقابلة لأغراض عمليات البرنامج في كل مقاطعة.

4 - **الرصد والتقييم** - سيقوم كل مكتب من مكاتب إدارة البرنامج في المحافظات/الأقاليم بإعداد تقارير مرحلية سنوية ونصف سنوية بناء على تقارير مكاتب إدارة البرنامج في المقاطعات، بما في ذلك التفاصيل الخاصة بقضايا التمايز بين الجنسين لينتم تقديمها إلى الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي في غضون 10 أسابيع من نهاية فترة إعداد التقارير. وستتضمن هذه التقارير المرحلية المظاهر المادية والبيئية والمالية والمؤسسية والاجتماعية الاقتصادية وتلك التي تخص قضايا التمايز بين الجنسين على وجه الخصوص كما ستتضمن أيضا مقاطع محددة تشير إلى قيام المستفيدين بالرصد الذاتي، واستخدام أيام العمل والتدريب، وتقييم جودة البنى الأساسية ومشاركة المرأة في أيام العمل

والتدريب. وستقوم بعثة الإشراف استعراض منتصف المدة واستعراض سير البرنامج وتوفير الدعم للتنفيذ بما يخص القضايا المثارة. وستركز المؤشرات الأساسية على: (أ) إنتاج الأغذية والثروة الحيوانية والمحاصيل الاقتصادية؛ (ب) الاقتصاد المنزلي والمؤشرات البديلة المتعلقة بزيادة الاكتفاء الذاتي من الأغذية وغيرها من الإنفاقات الحساسة؛ (ج) الإفلات من قبضة الفقر؛ (د) دخل النساء المشاركات في الأنشطة الداعمة؛ (هـ) استخدام البنى الأساسية الاجتماعية وبخاصة المدارس الابتدائية والهياكل الصحية في القرى والحواضر. وسيتم ربط الرصد بشكل مباشر بنظام رفع التقارير الوطني والذي هو جزء لا يتجزأ من مكاتب إدارة البرنامج على كل المستويات الإدارية.

5 - التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين - ستضمن الحكومة مشاركة النساء في كل أنشطة البرنامج واستفادتهن بصورة متساوية من جميع مخرجاته.

6 - إدارة المعلومات الائتمانية - ستقوم اتحادات تعاونيات الائتمان الريفي بوضع نظام محدد للمعلومات الائتمانية الخاصة بالبرنامج وإدارتها وذلك لرصد الأنشطة الائتمانية والاستجابة للاحتياجات التي تعبر عنها الدوائر المالية.

7 - تقييم الأثر - في غضون ستة أشهر من نفاذ مفعول اتفاقية القرض سيكون كل مكتب من مكاتب إدارة البرنامج في المحافظات/الأقاليم قد أجرى مسح للبيانات الأساسية التي ستؤكد على الأمن الغذائي الأسري من خلال إدراج القياسات الخاصة بعملية وضع الأوزان والمقاييس للأطفال، وقد قدم موجز بهذا الخصوص إلى الصندوق.

8 - الأموال المقابلة - ستضمن الحكومة أن تعكس كل خطة عمل سنوية وميزانية سنوية وبوضوح مصدر واستخدام الأموال المقابلة.

9 - الشروط المسبقة لسحب جزء معين من حسيلة القرض - لن يتم أي سحب يتعلق بالنفقات بموجب عنصر الخدمات المالية الريفية ما لم يكن الصندوق قد وافق علي مسودة كتيب الخدمات المالية واتفاقية القرض السنوية؛ وما لم يكن قد استلم نسخة من كتيب الخدمات المالية ومن اتفاقية القرض السنوية الموقعة بشكل توافق عليه وترخص به على أنه صحيح وزارة الزراعة ومصرف الصين الشعبية.

10 - التعهدات الأخرى - ستضمن الحكومة ما يلي:

(أ) عندما تؤثر أنشطة البرنامج على إمدادات أو نوعية الأراضي المتاحة فسيتم إعادة تخصيصها كجزء من خطة التنمية القروية من خلال عملية تشاركية تضم القرية بأسرها بواسطة مجموعات التنفيذ القروية. وسيتم أخذ سياسات الدولة القاضية بالسماح بتأجير الأراضي لمدة 30 عاما بعين الحسبان عند إعادة تخصيص الأراضي؛

(ب) أن تكون مواد الزراعة التي سيتم توفيرها بموجب هذا البرنامج من النوعية المرخص بها؛

(ج) أن يتم إيلاء اهتمام خاص لتعليم المزارعين من الجنسين وتنقيفهم بقضايا الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية الزراعية وتوضيها وتخزينها مما سيقلل إلى أدنى حد تأثيراتها السامة. وعند التوصية

- باستخدام مواد كيميائية ضرورية فسيقوم الموظفون التقنيون باختيار أكثرها فعالية وأقلها خطورة. وعلى وجه العموم فيجب أن تسود مبادئ المكافحة المتبادلة للآفات؛
- (د) أن تتبع كل أعمال إshade البنى الأساسية وإعادة إعمارها وصيانتها التي يدعمها البرنامج المعايير الوطنية ذات الصلة وأن تلتزم بكل التشريعات البيئية؛
- (هـ) أن تلبى الأغذية الموزعة على المستفيدين معايير الجودة لبرنامج الأغذية العالمي؛
- (و) أن تستمر التكاليف التشغيلية وتمويل مرافق الخدمات التقنية وأن تتم المحافظة على معايير نهاية البرنامج؛
- (ز) أن يتمتع الاتحاد النسائي بالاستقلالية الإدارية الكاملة ضمن مؤشرات ووثائق البرنامج وخطط العمل السنوية والميزانيات السنوية وأن يتلقى الأموال الضرورية لتنظيم تمويل المبادرات الصغيرة؛
- (ح) أن يتم التخلي عن ملكية مرافق التدريب في الحواضر إلى الاتحاد النسائي الذي سيقوم بدوره إتاحة هذه المرافق وغيرها من المعدات ذات الصلة لوكالات تنفيذ البرنامج الأخرى؛
- (ط) أن يسبق بناء أو إعادة إعمار وحدات الإرشاد الزراعي في الحواضر استعراضا للسياسات وتقييما وجردا كاملا للاحتياجات، وأن يتم إدماج هذه الوحدات في الأبنية المخصصة للبرنامج كل ما كان ذلك ممكنا لتوفير استخدام أكثر كفاءة للأموال المخصصة للمواقع والأبنية والخدمات ولضمان توفير أفضل الخدمات للمزارعين؛
- (ي) أن يتم التوصل إلى النسبة (50%) المستهدفة للموظفات من النساء في خدمات الدعم الزراعية على جميع المستويات؛
- (ك) أن تتم جميع العروض الحقلية على أراضي المزارعين الأشد فقرا الذين سيزودون بمدخلات هذه العروض بدعم حكومي مباشر قدره 50 في المائة. وسيقوم مثل هؤلاء المزارعين بالاحتفاظ بما تنتجه هذه العروض في مقابل استخدام حقولهم كمكان تدريبي لجيرانهم؛
- (ل) أن تتم خدمة احتياجات القرى الصغيرة والمعزولة طبيعيا، وأن تتم العروض بعيدا عن المراكز الإدارية للقرى. ففي نكسيا يجب أن يتم ما لا يقل من 50% من العروض التي يمولها البرنامج في القرى الطبيعية. وفي شانكسي يجب أن تتم 15% من هذه العروض بعيدا عن المراكز الإدارية للقرى؛
- (م) أن يتم توفير الموارد لتعاونيات الائتمان الريفي بما يتفق مع المتطلبات الفصلية للأعمال الائتمانية كما يتم التعبير عنه في خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية؛

- (ن) أن يتم تسجيل أموال القرض الخاص بتعاونيات الائتمان الريفي والإمساك بها بشكل منفصل عن غيرها من الأموال إلى أن يتم تعزيز الوضع المالي الكلي لهذه التعاونيات بشكل كامل. وسبتم تطبيق هذا الشرط خلال فترة تنفيذ البرنامج كلها وإلى أن يتم التسديد بالكامل لجميع الدوائر المالية؛
- (س) أن يتم منح تعاونيات الائتمان الريفي الفرصة للحصول على معدات إضافية وأن يتم تدريب موظفيها الميدانيين على الأساليب الائتمانية. وسيتم توفير هذه البنود على أساس غير قابل للسداد؛
- (ع) أن يتم تشكيل لجنة الآباء قبل بناء أو إعادة إعمار البنى الأساسية الخاصة بالمدارس الابتدائية وذلك لتوفير العمالة غير الماهرة لأعمال إعادة البناء أو لصيانة هذه المرافق فيما بعد؛
- (ف) أن يتم تشكيل لجان مستخدمي المياه على مستوى القرية وأن يتم وضع مخططات لمياه الشرب بشكل مفصل قبل البدء بالبناء.

11 - الشروط المسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

- (أ) أن تكون الدوائر المالية المعنية قد قامت بفتح الحسابات الخاصة حسب الأصول؛
- (ب) أن يكون كل مكتب من مكاتب إدارة البرنامج على مستوى المحافظة/الإقليم والمقاطعة قد فتح حسب الأصول حساب البرنامج الخاص به؛
- (ج) أن يكون الصندوق قد وافق على مشروع اتفاقية إدارة البرنامج وأن يكون قد استلم نسخة موقعة منها؛
- (د) أن تكون الحكومة قد قدمت للصندوق مسودة كتيب الخدمات المالية ومشروع اتفاقية القرض السنوية للمصادقة عليهما؛
- (هـ) أن يكون كل مكتب من مكاتب البرنامج في المحافظات/الأقاليم قد قدم إلى الصندوق والى برنامج الأغذية العالمي مشروع خطة العمل والميزانية السنوية ذات الصلة للسنة الأولى من البرنامج، وأن يكون الصندوق قد وافق على مثل هذه المشروعات؛
- (و) أن تكون الحكومة والصندوق قد اتفقا على شروط وأوضاع تحويل حصيلة القرض غير المخصصة لعنصر الخدمات المالية الريفية؛
- (ز) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من طرف الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما حسب الأصول من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية؛



(ح) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأياً قانونياً مسانداً صادراً عن دائرة المعاهدات والقوانين في وزارة الخارجية أو عن أي مستشار قانوني آخر يرتضيه الصندوق وأن يكون هذا الرأي مقبولاً للصندوق شكلاً وموضوعاً.

